



## الإصلاح النقدي وسياسة حذف الأصفار من الدينار العراقي

رجاء جابر عباس

أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي

جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد

[alghaliby\\_2006@yahoo.com](mailto:alghaliby_2006@yahoo.com)

### المقدمة

واجهت العملة العراقية بشكل خاص والبنك المركزي العراقي بصورة عامة تحديات كبيرة منها ما أفرزتها سياسات النظام السابق إذ كان البنك المركزي مجرد مؤسسة للإصدار النقدي وتمويل عجز الموازنة، نتيجة للأحداث السياسية التي عاشها البلد أبان حقبة الثمانينات و التسعينات الأمر الذي جعل السياسة النقدية وإدارة البنك المركزي تابعة ومنفذه لاتجاهات السياسة المالية ومنها ما ينجم عن التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي في العقود الماضية من تأثيرات سلبية على حركة النقد والتداول في الاقتصاد العراقي، فضلا عن رداءة نوعية العملة وفقدانها للقوة الشرائية، مما وسع من ظاهرة التزوير وفقدان الثقة بالعملة المحلية، وانخفاض الإيداعات المصرفية التي تمثل أحد مصادر التمويل الرئيسية للمصارف في تلبية متطلبات الوحدات الاقتصادية التي تعاني من العجز، ولكن بعد التغيير الذي حصل في الحياة العراقية عام ٢٠٠٣ والذي طال القطاع النقدي والمصرفي فقد تغير دور البنك المركزي لاسيما بعد صدور قانون رقم ٥٦ في عام ٢٠٠٤ الذي فتح آفاقا رحبة أمام البنك ومنها السياسات التي كان يسعى من خلالها إلى السيطرة على معدلات التضخم واستقرار الأسعار والتي كان لها الدور الأساسي في رفع سعر صرف العملة الوطنية من خلال استخدام أدواته النقدية والدخول في مزاد العملة الأجنبية من خلال بيع وشراء العملة الوطنية.

### Abstract

The process of monetary reformation is regarded a core part of the banking and economic reformation. This process is regarded as the basic process from which the monetary reformation process starts. The process of deleting zeros(Redenomination) from the Iraqi Dinar is one of the most important step in the process of reformation of changing the structure of the currency. The study proposed that three zeros should be deleted from the Dinar and issuing a new currency with (New Dinar) name. the substitution should be done within a year starting from 2015.

١- أهمية البحث: تعد عملية الإصلاح النقدي الجزء الجوهرى من عملية الإصلاح المصرفي والإصلاح الاقتصادي بشكل عام. ولا بد من التنويه إلى الترابط العميق بين عملية الإصلاح النقدي والإصلاح المصرفي فإن إجراء عملية الإصلاح النقدي تعد الأساس الذي ينطلق منه الإصلاح المصرفي بشكل صحيح وفوري، وتعد عملية حذف الأصفار من الدينار العراقي أهم خطوة في عملية الإصلاح النقدي ثم عملية إعادة هيكلة العملة لتسهيل إدارتها ومن أهمية هذه العمليات يكتسب البحث أهمية كونه يعالج هذا الموضوع بشكل مركز ومحدد .



٢- **مشكلة البحث:** طرحت فكرة حذف ثلاثة أصفار من العملة العراقية، والتي عدها البعض بأنها إحدى الخطوات المهمة باتجاه تحقيق الإصلاح النقدي وعدها آخرون بأنها عملية لا تصلح شيئاً وتتولد عنها ردود فعل ومشاكل اقتصادية متعددة. وبذلك فقد أصبحت فكرة حذف الاصفار موضع جدل بين مؤيد ومعارض عند تنفيذها والآثار والانعكاسات المترتبة عليها في ظل الظروف التي يواجهها الاقتصاد العراقي. ولأجل الوقوف على حقيقة هذا الجدل عن هذه المسألة وللخروج برأي يضع المسألة الاقتصادية الوطنية في مقدمة أولويات هذا الإجراء فقد تم تكريس هذه الدراسة للوقوف على حدود هذه المشكلة ووضع الحلول اللازمة لها كجزء رئيس من عملية الإصلاح النقدي .

٣- **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها إن خطوة الإصلاح النقدي وبالذات عملية حذف الاصفار من الدينار العراقي هي خطوة ضرورية تفرضها البيئة العراقية ومتغيراتها الاقتصادية لتحسين وزيادة الثقة بالدينار العراقي وإعادة هيكلته .

## المبحث الأول

### إصلاح العملة وحذف الاصفار

#### The Currency Reform and Redenomination

ان العملة أداة هامة في النشاط الاقتصادي ويدل استخدامها على وجود دخل نقدي وأسعار تنظم توزيع الخيرات بين الأفراد من خلال عمليات التبادل وقياس قيم السلع وخرن تلك القيم. لذا فان العملة تساهم في إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية أو إحلالها<sup>(١)</sup>. ومن هنا حددت الوظائف الأساسية للنقد أو العملة بأنها وسيلة تبادل بحيث يطمئن البائع أو الدائن إلى إنه يستطيع بدوره استعمال النقد المسلم إليه بإيفاء دينه أو تسديد ثمن مشترياته. أو هي وسيلة لتأجيل استعمال حاصل بيع السلع والخدمات. أي قوة شرائية احتياطية. وكذلك هي وحدة قياس ضرورية لسير عمل الاقتصاد<sup>(٢)</sup>. إذاً فالعملة تعتبر رمزاً وطنياً تجذب ثقة المواطنين إليها والتي تعكس ثرائهم الحضاري لاسيما اذا كان المجتمع يتشكل من مكونات متعددة ومختلفة قومياً ودينياً وثقافياً كالمجتمع العراقي الذي يتعايش فيه الأفراد على اختلاف قومياتهم ودياناتهم فلكي تصبح العملة رمزاً للجميع فإنها لا بد وإن تحمل شيئاً من التراث المشترك بينهم والخاص بكل منهم<sup>(٣)</sup>.

#### ١ - مفهوم تغيير العملة أو حذف الاصفار وأهدافها:

#### The Concept of Redenomination or Delete Zeros

في بداية ظهور التبادل التجاري، وظهور العملات المحلية والائتمان المتبادل. أصبحت مسألة المال مسألة مهمة تثير الانتباه ومنذ ذلك الوقت شهد انتشار سريع للأنظمة النقدية في جميع أنحاء العالم. فقد كان هناك موجة متصاعدة من الخبرات التي توجهت نحو محاولات لإصلاح النظم النقدية والمالية<sup>(٤)</sup>. وتعد عملية تغيير العملة أو حذف الاصفار واحدة من طرق الإصلاح النقدي والتي تشير الى عملية تغيير وحدة نقدية جديدة محل وحدة نقدية قديمة بنسبة استبدال معينة. ويتحقق ذلك عن طريق إزالة الاصفار من العملة أو نقل بعض المرتب العشرية إلى اليسار، وذلك بهدف تصحيح الاختلال الواضح في هيكل العملة والتسعير، لتعزيز مصداقية العملة المحلية،<sup>(٥)</sup> إذ إن إعادة هيكلة العملة له تأثير ايجابي على مصداقية العملة وذلك للتغلب على ظاهرة الخداع النقدي التي تأتي من خلال إدراك الناس إن عملتهم لها قيمة ضئيلة أو معدومة بسبب العدد الكبير من الاصفار. إن عملية



إصلاح العملة يؤثر للمجتمع جدية الحكومة في معالجة التضخم وإن الاقتصاد يتجه إلى بداية أفضل، فضلاً عن إن إصلاح العملة يمنع ظاهرة الدولار<sup>(٦)</sup>. وبالتالي فإن إعادة تغيير العملة وحذف الاصفار لها عدة أهداف وهي:

- أ- إعادة الثقة للعملة في الداخل والخارج .
- ب- سهولة حمل العملة .
- ج- تسهيل عملية التبادل بين المواطنين وغيرهم .
- د- إزالة أثر التضخم .
- هـ- تسهيل عملية تحويل العملة إلى العملات الأخرى .
- و- تقليل عملية الدولار .
- ز- تسهيل الاندماج مع الأسواق العالمية .

## ٢- فوائد استبدال العملة وحذف الاصفار<sup>(٧)</sup>:

- أ- التخفيف من التكاليف والمخاطر الشاملة على حمل كميات كبيرة من الأموال النقدية .
- ب- الكفاءة في نظم المدفوعات، وعلى وجه الخصوص أجهزة الصراف الآلي .
- ج- انخفاض كبير في الحجم النقدي للمعاملات .
- د- تعزيز نفقات السياح .
- هـ- مكاسب كبيرة في تكلفة إنتاج الأوراق النقدية .
- و- تساهم في حصول العملة الوطنية على قوتها القانونية، والحد من عملية الدولار في النشاط الاقتصادي المحلي خصوصاً مع إهدار فئات كبيرة من العملة المحلية .
- ز- تعزيز استخدام العملات المعدنية .
- ح- وهناك فوائد أخرى ترتبط بهذه العملية (حذف الاصفار)، حيث إن إنجاح هذه العملية تكون مبنية على استقرار الاقتصاد الكلي وانخفاض التضخم واستقرار أسعار الصرف و التحوط المالي، واكتساب ثقة السياسة النقدية مما يزيد الضغط على مديري السياسة النقدية إلى تحقيق هذا الاستقرار إذ إن له دور في إنجاح إعادة تسمية العملة (حذف الاصفار)<sup>(٨)</sup>.

## ٣- سلبيات استبدال العملة:

- هناك عدد من الآثار السلبية التي تعد تكاليف يتحملها الاقتصاد فضلاً عن هناك عدد من المآخذ أو الانتقادات التي يوجهها المعترضين لعملية رفع الاصفار مثل:
- أ- ارتفاع التكاليف الناجمة عن طباعة الأوراق النقدية الجديدة في حالة عدم إصدار فئات كبيرة من العملة .
- ب- الزيادة المؤقتة في الأسعار المترتبة على التكيف مع الوضع أو النظام الجديد والتي قد تصبح زيادة مستمرة ودائمة .
- ج- التكاليف المترتبة على إبطال (إتلاف) العملات الورقية والمعدنية القديمة .
- د- إن عملية حذف الاصفار في ظل وجود الفساد المالي والإداري تؤدي إلى آثار ونتائج سلبية.



هـ- إن عملية حذف الاصفار غير مضمونة النتائج فهي تساعد على خلق الانطباعات بأن التضخم انتهى وأصبح من الماضي .

و- إن استخدام العملات المعدنية قد لا تأخذ مكانها في عملية تسديد المعاملات خاصة إذا اتجهت الأسعار إلى الارتفاع .

#### ٤- الآثار الاقتصادية لحذف الاصفار:

إن إعادة تسمية العملة سوف يؤثر على الأعمال المحاسبية في كل مؤسسات الدول التي تعمل على إعادة تسمية عملتها . إذ إن قيمة النقد سوف تبقى على حالها وكذلك القوة الشرائية له على قدم المساواة، فالتأثير الحقيقي على الاقتصاد من الناحية الجزئية والكلية يكون صفرًا . إي لا يكون له أي تأثير في جانب العرض والطلب على السلع والخدمات، كذلك الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات وميزان المدفوعات إذ إن أثمان الصادرات ستستمر نفسها دون تغيير كذلك المدفوعات المنفقة على الاستيرادات لا تتأثر لأن التبادل الخارجي يتم بالصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية والذي يبقى دون تغيير لأن القوة الشرائية للعملة لا تتغير وعليه فالأثر سيكون صفر حيث إن تجربة التغيير في العملة ليس لها أي تأثير على الاقتصاد، وعلى مستوى استهلاك الأسر<sup>(٩)</sup> . أما أسواق المال فلا أثر اقتصادي يمكن تلمسه على متغيراتها فأسعار الأصول تبقى محددة في السوقين الأولي والثانوي سوى إنها تنخفض لتعكس الهيكل الاقتصادي الجديد بعد حذف الاصفار، لأن القيمة الاسمية للنقود المستخدمة لتملك الأصول سيتم تعديلها في ضوء ذلك وبالتالي فالأثر النهائي سيكون صفر، مما يجعل رسملة السوق والتداول والقيمة التجارية ومؤشرات السوق الأخرى تخضع لنفس الآلية بحذف نفس عدد الاصفار<sup>(١٠)</sup> .

أما الأثر غير المباشر والذي يمكن تحسسه على المدى الطويل سيعمل على تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل لأن المستثمرين الأجانب سيضعون ثقة أكبر في مناخ الاستثمار الذي سيتحسن مع الزمن في القطر ويندفعون لإدخال أموالهم في الأسواق المالية المحلية بانتظار عوائد أكبر منطلقين من افتراض أساسي يتمحور حول انخفاض التضخم وتحسن سياسات الاقتصاد الكلي وهذا يعتمد أيضاً على إمكانيات الحكومة في ترسيخ الأثر النهائي على المدى البعيد<sup>(١١)</sup> .

#### ٥- البيئة الاقتصادية لعملية حذف الاصفار:-

إن عملية حذف الاصفار أو إصلاح نظام العملة هي عملية يقوم بها البنك المركزي بعد أن تتوفر البيئة المناسبة لذلك والتي تستوجب وجود بعض أو كل من الشروط الآتية :

##### أ- وجود تضخم ينحدر نحو فترة استقرار:

يجب أن يسبق عملية حذف الاصفار علاج ظاهرة التضخم ويجب أن تتم من خلال جهود السياستين المالية والنقدية لتحقيق هذا الهدف. فالضغوط التضخمية ربما تنشأ عن عدد من الأسباب التي تعمل في آن واحد رغم إنها تختلف من حيث النوع والدرجة من بلد إلى آخر. حيث إن المدخل النقدي يرى إن عرض النقد يجب أن يكون منسجماً مع معدل الزيادة في الناتج القومي. ويجب أن يكون علاج التضخم حسب اختلاف النوع . فإذا كان سبب التضخم هو الإفراط في الإنفاق الحكومي الممول عن طريق العجز في الموازنة الحكومية وما يترتب عليه من زيادات متعاقبة في عرض النقد وارتفاعات في الأجور والرواتب، فإن العلاج لا يكون ناجحاً إذا فكرت الحكومة بتخفيض النفقات فقط أو عرض النقد كما يوصي به المدخل النقدي فالسياسة المالية والنقدية التقبيلية هي المعالجة النمطية عندما يكون





السبب فائض الطلب، ولكن هذا النوع من السياسات لا يمكن استعماله بحرية عندما يكون السبب هو تضخم الكلفة<sup>(١٢)</sup>. إذ أكدت العديد من الدراسات على مسألة السيطرة على التضخم وحسب نموذج موسلي Mosley فإن تغيير العملة غالباً ما يأتي بعد فترة تضخم عالي متبوعة بفترة استقرار، وعليه فإن التضخم هو المؤشر الهام لتطبيق إعادة تسمية العملة (حذف الاصفار) بسبب معدلات التضخم المرتفعة نسبياً والتي تجعل من قيمة العملة المحلية منخفضة جداً وجعل العملة المحلية ذات الفئة الكبيرة مطلوبة للمعاملات الأساسية في الاقتصاد<sup>(١٣)</sup>. كما أكد كوهين إن إعادة تسمية العملة Redenomination غالباً ما تحدث بعد الأزمات الاقتصادية حيث تحاول الحكومات إقناع المواطنين والأسواق إن فترات التضخم قد ولت وأصبحت شيء من الماضي. هذا إذا كان التوقيت الصحيح في إعادة تسمية العملة، وأشار كل من (كوهين 2004، موسلي 2005، ترهان 2006) على إن حذف الاصفار من العملة هو عنصر مكمل لاستقرار السياسات وسيكون لها آثار ايجابية على استعادة مصداقية هذه العملة وعلى الحد من التوقعات التضخمية، فضلاً عن تعزيز سهولة المعاملات والحساب<sup>(١٤)</sup>.

وأشارت الدراسات إلى إن عدم الدقة في توقيت حذف الاصفار يؤدي إلى الفشل في هذه العملية، فقد فشلت زمبابوي في حذف الاصفار من عملتها عبر ثلاث محاولات، والخطأ الرئيس الذي تكرر في محاولاتها هو انها عملت على حذف الاصفار في ظل معدلات مرتفعة للتضخم<sup>(١٥)</sup>.

#### ب- استقلالية البنك المركزي:

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات النقدية والمالية في الدول نظراً لدوره في دعم الاستقرار النقدي والمالي ومكافحة الضغوط التضخمية، وتنظيم مستوى السيولة المحلية بما يضمن تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الاقتصاد الوطني. ولذلك فمن المهم أن يتمتع البنك المركزي باستقلالية عملية تمكنه من مقاومة أي ضغوط خارجية وتدعم مصداقية السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي والمالي<sup>(١٦)</sup>. والمقصود بمدى استقلالية البنك المركزي هو مدى الحرية التي يتمتع بها البنك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، وفي اختيار أداة وحجم وتوقيت تنفيذها<sup>(١٧)</sup>. ففي الوقت الذي اتجهت فيه البنوك المركزية في عدد كبير من الدول الصناعية إلى تعديل أهداف سياستها النقدية وتحسين الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ هذه السياسة، زاد التوجه نحو تدعيم استقلالية البنوك المركزية بما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف ليس فقط بدرجة أكبر من الدقة والفعالية ولكن أيضاً بمزيد من الشفافية والإفصاح<sup>(١٨)</sup> الذي يشجع المساءلة بالنسبة لتسيير السياسة النقدية وتقييمها ووضع المنهجية الموثوقة للتنبؤ بمعدلات التضخم واتخاذ الإجراءات الاستشرافية التي تطبق التنبؤات على نحو منهجي في السياسات وتعالج حالات الانحراف على المسار المستهدف. ووضع السياسة المالية العامة المساندة للقطاع المالي الذي يتمتع بدرجة كبيرة من التنظيم والرقابة والإدارة<sup>(١٩)</sup>. وتعد استقلالية البنك المركزي من الشروط الأساسية لضمان نجاح عملية حذف الاصفار كما أكدت ذلك عدد من الدراسات ومنها دراسة (Mosley).

#### ج- انفتاح البلد للتدفقات الرأسمالية:

ان هذه النقطة تضم معيارين لدعم عملية تغيير العملة وحذف الاصفار، اولهما يتضمن ارتباط البلد مع صندوق النقد الدولي في برنامج تكيف وإصلاح اقتصادي، وثانيهما عندما يكون البلد مفتوح للتدفقات الرأسمالية ولاسيما في ميدان الاستثمار والتجارة وهنا فإن المعيار الثالث والرابع يدعمان عملية التغيير ويسندهما المعيار الثاني الذي يؤكد على مسألة استقلالية السياسة النقدية .



#### د- ارتفاع سعر الصرف الأجنبي أزاء العملة المحلية (تفشي ظاهرة الدولار):

يحدث تغيير العملة عندما يكون إحلال العملة الأجنبية (الدولرة) متفشياً في الاقتصاد المحلي والذي يتزامن مع وجود التضخم العالي فيها وارتفاع نسبة (العملة المحلية/الدولار) أي عندما تنخفض قيمة العملة المحلية أمام الدولار بحيث يصل سعر صرف الدولار معدلات عالية أمام العملة المحلية. ونتيجة للتحسن في وضع العملة وإعادة الأمور إلى مجراها السابق فإن مسألة حذف الاصفار تعد ضرورية لإبعاد شبح الدولار بشكل نهائي عن الاقتصاد وبدء عصر جديد تقوده عملة جديدة .

#### هـ- وجود الخبرات السابقة لعملية تغيير العملة في البلد:

يؤكد هذا المعيار على أهمية الخبرة السابقة في ميدان تغيير العملة وحذف الاصفار لدى الدولة وأجهزتها الحكومية والمصرفية، فتراكم الخبرة يسهل عملية التغيير وهناك تجارب لبلدان قامت بتغيير عملتها في ظل ظروف صعبة اتسمت بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وعقب تغيير نظام سياسي تسلطي وقد توجت بالنجاح وبمدة قياسية قصيرة جداً<sup>(٢٠)</sup>.

#### ٦- تكاليف عملية حذف الاصفار من العملة:

أ- تكاليف طباعة العملة الجديدة وسك العملات النقدية الصغيرة (Coins) .  
ب- تكاليف إتلاف العملات القديمة المستبدلة، وهي عادة ما تكون قليلة ولكن الخطر الأكثر أهمية هو احتمال إعادة هذه الأوراق النقدية إلى التداول ثانية وقد سجلت مثل هذه الحالات في بعض البلدان التي غيرت عملاتها إذ تم تسريب كميات منها إلى التداول وإعادة استبدالها ثانية من قبل الأشخاص الرسميين الذين يتحملون مسؤولية الإتلاف، وهذه العملية لو تفشت ستقود إلى التضخم، لذا فإن على السلطات المصرفية التأكد تماماً من إن الأوراق المسحوبة لن ترجع إلى التداول ثانية<sup>(٢١)</sup>.

ج- إعادة صياغة المعلومات المخزونة، وتكاليف تدريب الموظفين على الوضع الجديد للعملة المحلية وتكاليف الإعلام وتكاليف القرطاسية والوقت اللازم لهذا التغيير<sup>(٢٢)</sup>.

د- تكلفة تغيير الموازنات وخاصة الموازنة العامة والسجلات المحاسبية<sup>(٢٣)</sup>.  
هـ- تكاليف التعليم والتثقيف والإعلان عن تغيير العملة للمواطنين ولأسيما في المناطق الريفية بسبب قلة وسائل الاتصال والقنوات والمطبوعات والمستوى التعليمي المنخفض<sup>(٢٤)</sup>.

و- قد تنجم تكاليف عن اعتماد رجال الأعمال على مبدأ ترقب المستثمرين وانتظارهم مما يؤثر على حالة الاقتصاد، إذ إنهم يراقبون حتى يتضح فيما لو كانت هناك سياسات اقتصادية أخرى ستؤثر عليهم وعلى الاستقرار الاقتصادي الذي يعد أساساً لعملية الاستثمار لحين التيقن من الاستقرار الاقتصادي<sup>(٢٥)</sup>.

#### ٧- مزايا حذف الاصفار من العملة<sup>(٢٦)</sup>:

أ- زيادة ثقة المواطنين بالعملة الجديدة واعتمادها كمخزن للقيمة من حيث المواصفات الفنية العالية والأمنية حيث يمكن طباعتها في دور السك العالمية المشهورة .

ب- التخلص من أعباء العملة القديمة و أقيامها الكبيرة حيث ستكون العملة الجديدة سهلة التداول والحمل دون مشاكل .



- ج- إن عملية حذف الاصفار هي إحدى مبررات السلطة النقدية للسيطرة على اتجاهات عرض النقد من خلال أدائها لوظائفها في إدارة السيولة والمراقبة والإشراف على العملة الوطنية .
- د- إن العملية تحقق هدف مالي هو استقرار العملة وامتصاص الفائض منها و الذي نجم عن المعدلات المرتفعة للتضخم وكذلك لتخفيض من ظاهرة الوهم النقدي والتوقعات التضخمية .
- هـ- إن العملية تكون ضرورية لمواكبة التحولات الاقتصادية وسياسة الإصلاح الاقتصادي كالارتباط والانضمام إلى كتلة أو منطقة اقتصادية أو نقدية معينة، أو تكون جزء من استراتيجية طويلة الأمد للإصلاح النقدي .
- و- تغيير العملة يقود إلى ثقة أكبر في النقد المحلي ومصداقية أعلى لأن زيادة الاصفار تفقد ثقة المواطن بعملته مما تدفعه إلى الاعتماد على العملات الأجنبية (الدولة) في الاقتصاد المحلي والتي تضعف السلطة النقدية وتقلل من فاعلية السياسة النقدية . وبعد تغيير العملة فإن مؤسسات الأعمال والأفراد سيفضلون العملة المحلية والتي ستنكسب الثقة والمصداقية من جديد مما يعزز فاعلية السياسة النقدية ويؤكد النفوذ النقدي للسلطة النقدية .
- ز- تسهيل استخدام مكائن الدفع الآلي لمختلف الخدمات والتي فقدت أهميتها بسبب عدم وجود المسكوكات في التداول لانخفاض قيمتها بشكل كبير فلم تعد مجزية عند استخدامها لتشغيل هذه المكائن .
- ح- تبسيط السجلات المحاسبية وتسهيل الأعمال المصرفية والمالية وتقليل الكلف التي كانت تترتب على التعقيدات الناجمة عن تزايد الاصفار وضخامة أرقام المعاملات، من جانب آخر تسهيل المعاملات التي تجري بالصرف الأجنبي بتخفيض سعر الصرف بنفس عدد الاصفار المحذوفة وتسهيل استخدام السياح للعملة المحلية بدل الصرف الأجنبي .

## المبحث الثاني

### نشأة وتطور العملة العراقية

أبان نشوء الدولة العراقية الحديثة وحتى أواسط عام 1931 تداول العراقيون عدد من العملات الأجنبية منها الليرة العثمانية والروبية الهندية التي أصبحت بعد الاحتلال البريطاني هي العملة القانونية بعد وقف التعامل بالنقود العثمانية . ثم انصب الاتجاه بعد تأسيس الدولة العراقية نحو إصدار عملة عراقية وتأسيس بنك مركزي لتكتمل صورة السيادة الوطنية . وفعلاً تحقق ذلك إذ صدر عام 1931 القانون رقم 44 الذي عد الدينار هو العملة العراقية التي تعادل 7.322382 غرام من الذهب الخالص وشكلت بموجبه أيضاً لجنة العملة العراقية ومقرها في لندن وقد عدل هذا القانون بنفس العام لتصبح قيمة الدينار مساوية إلى الباون الإسترليني<sup>(٢٧)</sup>، وفي عام 1959 تم إصدار قانون جديد للعملة الوطنية العراقية أصبحت بموجبه عملة الدينار وحدة نقدية أساسية لجمهورية العراق، وتساهي من حيث القيمة 2.48828 غرام من الذهب الخالص وتمت معادلة العملة العراقية بالدولار وفقاً إلى اتفاق بريتون وودز ونظام صندوق النقد الدولي إذ بلغت قيمة الدينار العراقي 3.3 دولار واستمر النظام النقدي والمصرفي بالتطور إلى أن بدأت العملة العراقية بالانخفاض مع بداية الحرب مع إيران إذ تم تخفيض قيمة العملة العراقية إلى 3.2 دولار للدينار رسمياً عام ١٩٨٢، ثم جاءت فترة العقوبات الدولية التي أجهزت على



القيمة الباقية للدينار مقابل العملات الصعبة حيث وصل سعر صرف الدولار الواحد إلى ما يعادل ثلاث آلاف دينار وإلى مستويات أعلى عند اقتراب حرب عام 2003 التي أنهت الحكم الدكتاتوري، وعلية بدأت مرحلة جديدة للعملة العراقية وفي مطلع عام 2004 اكمل البنك المركزي العراقي استبدال العملة السابقة التي كانت ترمز للنظام السابق بعملة جديدة هي المتداولة حالياً<sup>(٢٨)</sup>. وفيما يلي الجدول (١) يوضح استعراض للتطور التاريخي لطبع العملة العراقية واصدارياتها وتنظيم عملية استبدالها بعملة جديدة<sup>(٢٩)</sup>.

**جدول (١) اصداريات العملة العراقية من الأوراق النقدية وفئاتها للمدة (1932-2003)**

الاصدارية	التاريخ	فئات الأوراق النقدية (دينار)
الأولى	1932	100، 10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
الثانية	1934	100، 10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
الثالثة	1941	100، 10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
الرابعة	1942	100، 10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
الخامسة	1950	10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
السادسة	1953	10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
السابعة	1955	10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
الثامنة	1957	10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
التاسعة	1959	10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
العاشرة	1968	10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
الحادية عشر	1969	10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
الثانية عشر	1976	25، 10، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
الثالثة عشر	1990	10000، 250، 100، 50، 25، 5، 1، نصف دينار، ربع دينار
الرابعة عشر	2003	25000، 10000، 5000، 1000، 500، 250، 50

المصدر: د. فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق، مطبعة الرفاه، الطبعة الأولى، 2010.

### المبحث الثالث

#### اتجاهات التغيير في دور البنك المركزي والسياسة النقدية

##### ١ - البنك المركزي واتجاهات التغيير:

هناك سلسلة من التغييرات القانونية التي شهدتها البنك المركزي العراقي تمثلت بإلغاء قانون تأسيسه رقم 43 لسنة 1947 بالقانون رقم 72 لسنة 1956 والغائه<sup>(٣٠)</sup>، بإصدار القانون رقم 64 لسنة 1976 وتعديله بالقانون رقم 12 لسنة 1991 وكان آخرها صدور قانون رقم 56 لسنة 2004 بهدف الارتقاء بعمله وضمان استقلاله ليكون في مصاف البنوك المركزية المتطورة عالمياً. أتاح له القانون الجديد استقلالية في اتخاذ القرارات وخصوصاً إن البنك المركزي لم يعد تابعاً إلى القرارات السياسية أو المالية التي جعلت منه الممول الرئيسي لعجز موازنة الدولة أو ما يسمى (الرافعة المالية)، وبالتالي فقد منع القانون الجديد رقم 56 لسنة 2004 البنك المركزي من تلقي أي تعليمات من الحكومة<sup>(٣١)</sup>، ومن أهم المهام الموجهة للبنك المركزي هي<sup>(٣٢)</sup>:

أ - منح البنك المركزي العراقي استقلالية في عمله بموجب القانون الجديد رقم 56 لعام 2004.





- ب- حصول العراق على موارد مالية إضافية نتيجة تصدير النفط الخام مما ساهم في بناء احتياطات بالعملة الأجنبية، قدرت على الأقل في عام 2006 حوالي 10 مليار دولار أمريكي وزادت لتقدر حوالي 40 مليار دولار أمريكي عام 2008 .
- ج- تم طرح الأصدارية الجديدة من الدينار في التداول نهاية عام 2003 .
- د- تحرير القطاع المالي وخاصةً سعر الفائدة .
- هـ- تم السماح للمصارف الأجنبية بالعمل في العراق .
- و- إعادة جدولة الديون المحلية المستحقة على وزارة المالية البالغة حوالي 5.4 تريليون دينار .
- ز- تم استخدام نظام التحليل المالي (نظام تحليل إدارة الديون والمالية).
- ح- تحديث نظام الدفع .
- ط- إدارة الاحتياطي .

ومن أهم النقاط التي ركز عليها قانون البنك المركزي هي:

أ- إدارة الاحتياطي الأجنبي استناداً إلى القانون الأخير فقد تولى البنك المركزي إدارة الاحتياطي الرسمي من النقد الأجنبي للبلاد وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ولأهداف السياسة النقدية. وأجازت للبنك المركزي أن يستثمر مثل هذه الاحتياطات بمجموعة من الموجودات بشرط أن تضمن سيولتها دون مخاطر تذكر وتحقيق شيء من العائد. إن احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية (إذا اعتبرناها الفرق بين مشتريات البنك من العملة الأجنبية من وزارة المالية والمزاد من جهة، ومبيعاته من العملة الأجنبية في المزاد من جهة أخرى) قفزت قفزات مهمة مع ارتفاع أسعار النفط، لتصل إلى ما يقارب 40 مليار دولار نهاية عام 2008، وهذا ما ساعد البنك المركزي على اتخاذ سياسة لدعم سعر صرف الدينار العراقي ليصل إلى ما يقارب 1203 دينار لكل دولار، وليحد من آثار التضخم على الاقتصاد العراقي<sup>(٣٣)</sup>.

ب- أنظمة المدفوعات: سعى البنك المركزي العراقي بالتعاون مع المؤسسات الدولية إلى إصلاح وتطوير خطة عمل أنظمة التسوية والمدفوعات فيه، وبشكل خاص فإنها ستغطي الجوانب المتعلقة بالتنظيم المؤسسي للبنك المركزي العراقي وآلية التعاون مع الممولين لأنظمة المدفوعات وتحديث أنظمة المقاصة والمدفوعات وإطئة القيمة ومن ثم إدخال نظام التسوية الإجمالي بالوقت الفعلي. وكذلك تحديث البنية التحتية لنظام الدفع والتسوية في العراق على العناصر الأساسية ويخضع للمبادئ الآتية<sup>(٣٤)</sup>.

١. نظام المدفوعات عالية القيمة والذي يلبي احتياجات البنك المركزي العراقي والهيئات الحكومية والمجتمع المصرفي .

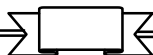
٢. نظام المدفوعات بالتجزئة والذي يلبي احتياجات المؤسسات الكبيرة والصغيرة والتجار الأفراد.

٣. نظام لتسوية الأوراق المالية الذي يزيد من كفاءة أسواق رأس المال ويعزز من السيولة، وذلك عن طريق تعزيز أنشطة السوق النقدية ما بين المصارف اعتماداً على السندات الحكومية.

٤. تخطيط دقيق للبنية التحتية لأنظمة الدفع والتسويات، بحيث يتجنب التغيرات المستقبلية ذات الكلفة العالية .

٥. أنظمة دفع وتسويات تتسجم مع أفضل المعايير والممارسات الدولية .

٦. المدفوعات المستندة إلى الصك أو الكارت أو بطاقة الائتمان أو الصراف الآلي .





٧. تطور نظام المدفوعات بهدف الالتحاق بالتطور المصرفي دولياً .

٨. زيادة كفاءة الأسواق المالية وتوفير خدمات مالية والسماح للمصارف التجارية بالاندماج في نظام الإيداع المركزي بنظام التسوية (Real Time Gross Settlement) .

ت-استقلالية البنك المركزي العراقي: انطلاقاً من الدور الحيوي والفعال للبنك المركزي بوصفه جهازاً تخطيطياً وتنفيذياً للسلطة النقدية من أجل بناء بيئة نقدية واقتصادية مستقرة لتحقيق وسائل النمو المطلوب للاقتصاد الوطني، ومنحه الاستقلالية الكاملة في تنفيذ سياسته فقد جاء تشريع القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 متضمناً العديد من الأهداف والوظائف التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها من خلال الأدوات المختلفة التي نص عليها القانون وفي مقدمتها توفير سبل استقرار العملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وتوفير فرص النمو الطويلة الأجل المستندة إلى فاعلية السوق ورفع المستوى الاقتصادي للمواطنين من خلال توفير الموارد النقدية والمالية الضرورية لتفعيل النشاط الاقتصادي في البلاد<sup>(٣٥)</sup>.

فقد ركز البنك المركزي العراقي على استهداف التضخم في إجراءاته وذلك ارتباطاً مع برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية مع صندوق النقد الدولي وهو من جملة ما اشترطه الصندوق لدعم طلب العراق إلى نادي باريس لتخفيف عبء المديونية<sup>(٣٦)</sup>.

ث- الشفافية ونشر البيانات: نص قانون البنك المركزي العراقي<sup>(٣٧)</sup> حول موضوع الشفافية أي الوضوح والمصادقية في نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط البنك المركزي، إذ أكد القانون على وجوب نشر البيانات الشهرية، موضعاً فيها وضع البنك المركزي، لكونه يعطي وزناً مهماً لنشر أهدافه النقدية وتحقيقها وعن طريق هذه النشرات تسهل الرقابة على انجازات البنك المتعلقة بالسياسة النقدية بصورة مباشرة من قبل الرأي العام، فضلاً عن إن المحافظ يقدم تقريراً سنوياً عن عمليات البنك المركزي وأهداف السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي .

#### البنك المركزي واستقرار الأسعار والرقابة على الصرف:

إن هدف السياسة النقدية هو امتصاص فائض السيولة النقدية والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود لتقليل معدلات التضخم، ويتم ذلك من خلال تحرير أسعار الفائدة، كما جاءت سياسة البنك المركزي العراقي على أساس رفع سعر الفائدة لامتصاص السيولة النقدية وخلق التوازن بين العرض والطلب "النقدي والسلعي" حيث جرت عمليات رفع سعر الفائدة من 6% في عام 2004 إلى 20% عام 2007، أدى ذلك الارتفاع إلى عزوف رجال الأعمال والقطاع الخاص عن الاقتراض<sup>(٣٨)</sup>. كما إن توافر معدلات فائدة حقيقية سالبة تتفوق فيها معدلات التضخم على معدلات الفائدة الاسمية، تعد مصدر مولد للتوقعات التضخمية وتدهور القيمة الداخلية للنقود. وإن إطلاق معدلات فائدة حقيقية موجبة كان الأساس في احتواء المصدر الآخر من مصادر التوقعات التضخمية المؤثرة في القيمة الداخلية للنقود<sup>(٣٩)</sup>. فعند البحث في حقل عرض النقد يتضح إنه قد تنامي من 24670 مليون دينار عام 1991 إلى 705084 مليون دينار عام 1995 وذلك بسبب سياسة التمويل بالعجز التي اتبعتها الحكومة سابقاً عن طريق الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي العراقي مما أدى إلى اتساع العملة في التداول التي وصلت من 21873 مليون دينار عام 1991 إلى 584398 مليون دينار عام 1995، وذلك بسبب قلة الوعي المصرفي وتخلف العادات المصرفية في التأثير على إجمالي السيولة النقدية، وبعد عام 1996 وحتى عام 2003 حدثت تغييرات في نمو عرض النقد باتجاه الانخفاض وصل على أثرها إلى



960503 مليون دينار عام 1996 وبمعدل نمو سنوي بلغ 36.5% وقد كان هناك اختلاف وتفاوت في معدلات عرض النقد خلال الفترة المذكورة وهذا يدل على عدم الاستقرار الاقتصادي في تلك الفترة . وبعد عام 2003 أصبح الهدف الأساس للسلطة النقدية هو استقرار نمو معدل عرض النقد وخفض السيولة بما يخدم هدف كبح التضخم ويلاحظ نجاح السلطة النقدية في استخدام أدواتها لتحفيز زيادة الإيداع مقابل تخفيض نسبة الاحتفاظ بالنقد حيث يلاحظ عام 2007 إن نسبة العملة في التداول بلغت 65.5% وحجم الودائع لدى المصرف بلغ 34.5% مقارنةً بعام 1990<sup>(٤٠)</sup>. حيث كانت نسبة صافي العملة في التداول 87.2% والودائع الجارية بلغت 12.7% واستمر بالانخفاض حتى عام 2011 كما هو موضح في الجدول (٢). وكان لإصدار العملة الجديدة التي بدأ تداولها نهاية عام 2003 الدور في ذلك، إذ منحت عملية استبدال العملة القديمة ولحلال العملة العراقية الجديدة محلها بوصفها عملة وطنية جديدة عالية المواصفات ساهمت في زيادة ثقة الجمهور بالدينار العراقي وأدت في الوقت نفسه الى استقرار الطلب النقدي، فضلاً عن إلغاء ظاهرة تعدد أسعار الصرف للدينار العراقي إزاء العملة الأجنبية وإلغاء الفارق بين طبعات العملة المختلفة مما أدى إلى توحيد سوق الصرف وتجانس فئاتها<sup>(٤١)</sup>.

#### الجدول (٢) عرض النقد في العراق للفترة (1990-2011) (مليون دينار)

السنة	صافي العملة في التداول	الودائع الجارية	عرض النقد M1	معدل نمو عرض النقد M1 %
1990	13412.1	1947.2	15359.3	-
1991	21873	2797	24670	60.6
1992	36021	7888	43909	77.9
1993	67134	19296	86430	96.8
1994	199436	39465	238901	176.4
1995	584398	120666	705084	195.1
1996	881616	78887	960503	36.5
1997	929828	108269	1038097	8.0
1998	1192530	159346	1351876	30.2
1999	1275220	208616	1483836	9.7
2000	1474321	253685	1728005	16.4
2001	1782691	376398	2159089	24.9
2002	2563693	449908	2859277.9	32.4
2003	4629794	1143806	5773601	-79.8
2004	7162945	2985681	10148626	75.7
2005	9112837	2286288	11399125	12.3
2006	10968099	4491961	15460060	35.6
2007	14231700	7489467	21721167	40.4
2008	18492502	9697432	28189934	29.4
2009	21775679	15524351	37300030	32.3
2010	24342192	27401297	51743489	38.7
2011	28296016	34179805	62475821	20.7

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للأبحاث / عدد خاص، ونشرات سنوية مختلفة .

معدل نمو عرض النقد تم احتسابه من قبل الباحثين .

إن التدمير الذي لحق بالاقتصاد وتراجع الناتج المحلي الإجمالي ونظام العقوبات الدولية عام 1990 من بين العوامل التي ساهمت في تفاقم العجز الحاد في كافة أنواع السلع، وتصادد أسعارها، مما أثر على الكمية المعروضة من النقود و التي بدت لا تتناسب مع الارتفاع المستمر لمستوى أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي دفع الحكومة لزيادة طبع النقود لسد العجز في الميزانية وهذا الاختلال أدى إلى قفز معدلات التضخم لمستويات مرتفعة، وأدى بالحكومة للدوران في حلقة مفرغة<sup>(٤٢)</sup>. فقد بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام 2672.9 1995 مليون دينار بأسعار عام 1993 إي بمعدل نمو قدره 387.3% واستمرت المعدلات المرتفعة من الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بعد عام 1995 حتى عام 1998 وباستثناء عام 1996 بسبب السياسة الانكماشية المتبعة في ذلك الوقت إضافة إلى توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) مع وجود سياسة ترشيد الإنفاق وإيقاف طبع النقد بالإضافة إلى وجود البطاقة التموينية، وقد تراوحت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 1997 و2003 بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغت 3.4 694 عام 2003<sup>(٤٣)</sup>.

كما حصلت تطورات سعرية ايجابية مهمة تبينها حالة الانخفاض النسبي في الموجات التضخمية. لاسيما خلال السنوات 2004-2005 التي بلغ متوسط التضخم فيها حوالي 32% سنوياً، إلا إنه في عام 2006 سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر للتضخم في نهاية شهر شباط 2006 معدلاً قدره 53% مقارنةً بشهر شباط عام 2005، ليضع العراق مجدداً في متوسط الاتجاهات التضخمية التي لم يعدها الا ابان فترة العقوبات الاقتصادية<sup>(٤٤)</sup>.

وبغض النظر عن اختناقات العرض الكلي وإسهامها في الظاهرة التضخمية فإن السياسة النقدية معنية بالتصدي لتلك الظاهرة وخفض مستوياتها ولاسيما الضغوط التضخمية التي يولدها جانب الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في الاقتصاد من خلال معدلات أسعار فائدة سالبة . وإذا ما استثنينا فقرتي الوقود والإضاءة والنقل والمواصلات من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كمؤشر للتضخم، فيمكن الوصول إلى التضخم الأساس (Core Inflation) والذي يعكس ضغوط الطلب الكلي الذي يقدر حوالي 30% سنوياً .

إن حالة التجذر في الظاهرة التضخمية والتي أشرفها التضخم الأساس والناجمة عن ضغوط الطلب الكلي أدت لا محالة إلى اختلال سوق النقد من حيث رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية إزاء المعروض من تلك الأرصدة . مما يعكس زيادة في سرعة تداول النقود وزيادة في التوقعات التضخمية في وقت واحد، إذ صارت الأخيرة المصدر الرئيس لاستمرار الظاهرة التضخمية<sup>(٤٥)</sup>.

أما سعر صرف الدينار العراقي فقد عمل البنك المركزي العراقي في الحفاظ على معدلات منخفضة من التضخم وذلك من خلال الحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار العراقي<sup>(٤٦)</sup>. فقد عملت السلطات النقدية بشكل دؤوب على إيجاد سعر صرف توازني للدينار العراقي مقابل الدولار وأقرب إلى السعر الحقيقي بعد إن كان سعر الصرف قبل عام 2003 يخضع لنظام سعر الصرف الثابت وبما يعادل 3.2 دولار للدينار مع وجود 13 سعر صرف متعدد تحت تسميات مختلفة في سوق الصرف الموازي ومع زيادة متسارعة لسعر صرف الدولار مقابل الدينار وتضاعف الأحداث السياسية وانعدام الاستقرار وقرب الغزو الأمريكي للعراق قفز سعر صرف الدولار إلى 1957 دينار للدولار والأسباب منها انعدام الثقة بالعملة العراقية وفقدان وظيفتها كمخزن للقيمة يضاف إلى العوامل النفسية للأفراد والتوقعات التضخمية المتزايدة<sup>(٤٧)</sup>.





اعتمد البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية لسحب الكتلة النقدية في السوق عن طريق سعر فائدة موجبة إلى الائتمان المصرفي من جهة واعتماد المزايدات العلنية في بيع الدولار للشركات ورجال الأعمال من جهة أخرى، كما ألغى تعدد أسعار صرف الدينار العراقي والغاء الفارق بين طبقات العملة المختلفة، وسبب ذلك هو استبدال العملة التي تم تداولها في عقد التسعينيات بالإصدارية الجديدة بالعملة العراقية المطبوعة وفق المواصفات الدولية<sup>(٤٨)</sup>. فبعد عام 2003 وبعد الانفتاح الاقتصادي الذي أزيلت بموجبه القيود على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الأسواق المحلية، سواء لغرض الاستثمار المباشر أو الاستثمار المالي كما صدرت عدة إجراءات وتشريعات تشجع دخولها. ولكن على الرغم من هذا الانفتاح، لا تزال الصادرات النفطية المصدر الرئيس لما يحصل عليه البنك المركزي العراقي من النقد الأجنبي. ولما يعرض منه في السوق المحلية<sup>(٤٩)</sup>.

وبلاحظ من الجدول (٣) ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل الدينار العراقي عام 1991 بسبب ارتفاع الموجات التضخمية وبسبب سياسة التمويل بالعجز وزيادة عرض النقد، فقد تحرك سعر صرف الدينار العراقي بين عامي 1991 و ١٩٩٥ من 10 دينار عراقي مقابل الدولار الأمريكي إلى ١٦٧٤ على التوالي وانخفض عام ١٩٩٦ إلى 1170 بسبب توقيع العراق مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة (النفط مقابل الغذاء). وبعد التحول الذي شهده العراق بعد عام 2003 وحتى عام 2012 فقد استمر سعر الصرف الأجنبي بالانخفاض اذ يعود السبب إلى عدة عوامل منها تحسن شروط التبادل التجاري لصالح العراق معبراً عنها بصورة رئيسية بنمو الفائض الذي حققه الميزان التجاري بفعل الأثر الإيجابي لسوق الصادرات النفطية العراقية وانعكاس ذلك على وضع الاحتياطات الأجنبية وميزان المدفوعات عموماً حيث وصل سعر الصرف انخفاضه من حوالي 1936 عام 2003 إلى 1210 و 2012 والسبب في ذلك هو دخول البنك المركزي العراقي في بيع وشراء العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي<sup>(٥٠)</sup>.

الجدول (٣) سعر الصرف في العراق للفترة (1991-2012) دينار عراقي

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	سعر الصرف	السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	سعر الصرف
1991	18	10	2002	5196.6	1957
1992	33	21	2003	6943.5	1936
1993	100	74	2004	8815.6	1453
1994	558	458	2005	12073.8	1478
1995	2627	1674	2006	18500.8	1475
1996	2242	1170	2007	24205.5	1267
1997	2759	1471	2008	24155.1	1203
1998	3565.0	1620	2009	24908.5	1182
1999	3742.5	1972	2010	21.38	1170
2000	80.9	1930	2011	-	1212
2001	4355.3	1929	2012	-	1210

المصدر: البنك المركزي العراقي/النشرة السنوية/أعداد مختلفة السنوات 2003-2010



ويستدل من مسار سعر الصرف والتصريحات المعلنة إن المحدد الأساسي لكميات النقد الأجنبي التي يطرحها البنك المركزي العراقي في السوق المحلية، هي التي أدت الى التحسن التدريجي لقيمة العملة، وبما يساهم في منع أو احتواء التضخم وضمان هبوط المستوى العام للأسعار، بما يخدم هدف الاستقرار السعري أولاً وبما يسمح بتراكم احتياطي جيد من النقد الأجنبي ثانياً<sup>(٥١)</sup>.

#### المبحث الرابع

##### **مشروع تغيير العملة وحذف الاصفار من العملة العراقية: Redenomination of Iraqi Currency**

**الأسباب والدوافع:** يجري الحديث في العراق منذ سنوات عن محاولة لرفع ثلاثة اصفار عن العملة العراقية والتي بدأ التخطيط لها منذ عام 2005، بعد إن أعلن البنك المركزي العراقي إنه يعمل على صياغة قانون ينظم آلية عملية رفع ثلاثة اصفار عن العملة العراقية، أي يصبح كل ألف دينار من العملة القديمة يساوي دينار واحد من العملة الجديدة (1000 دينار قديم = 1 دينار جديد)، ويتم فيما بعد رفع القانون إلى مجلس رئاسة الوزراء ومن ثم إلى مجلس النواب لكي يصادق عليه أو يرفضه<sup>(٥٢)</sup>. لقد أدى التضخم المستمر إلى ارتفاع رقم العملة المتداولة من 23 مليار دينار في عام 1991 إلى حوالي 30 تريليون دينار في عام 2012، وارتفاع أكبر فئة عملة من 25 دينار إلى 25000 دينار بمرور الوقت، وبهذا رسم التضخم أرقاماً جديدة للعملة المتداولة بإضافة ثلاثة اصفار مما زاد من مقدار العمليات النقدية الاسمية ورتب تكاليف إنتاج كميات كبيرة ورافقتها عمليات خزن وتوزيع وعد وفرز وتدقيق مرافقة لها وبمستويات مضاعفة، ساعدت على تعاظم المخاطر التشغيلية المصاحبة<sup>(٥٣)</sup>. وبعد التحول الكبير الذي حصل عام 2003 وشيوع الديمقراطية والحرية في المجتمع العراقي نال الدينار قسطاً منها إذ تحرر من الثبات والازدواجية نحو سعر صرف واحد يحدده السوق مع التدخل عند الضرورة للمحافظة على استقراره من خلال المزاد اليومي الذي يعقده البنك المركزي بعد حصوله على استقلاليته وفق قانونه الجديد الذي صدر عام 2004<sup>(٥٤)</sup>. بات من اللازم إجراء إصلاح جذري على نظام إدارة العملة وذلك بإعادة هيكلتها بما يتناسب مع هيكل مستويات الأسعار ومستويات الاجور والرواتب التي اختلفت كثيراً عن السنوات الثلاثين الماضية، فضلاً عن التعامل بكتلة نقدية كبيرة ضعيفة في مكوناتها إذ باتت أكبر فئة عملة لا تساوي إلا 21 دولاراً أمريكياً في الوقت الحاضر. منوهين إلى إن توقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للعراق من 140 مليار دولار في نهاية 2010 إلى أكثر من 300 مليار دولار في نهاية عام 2015 سيرفع الكتلة النقدية المصدرة من 30 تريليون دينار إلى حوالي 70 تريليون دينار، وإن التركيب الضعيف في هيكل العملة قد أخذ يضيف كلفة تسمى كلفة المعاملات النقدية من حيث التداول بها ما بين الأفراد، أو بين الأفراد والمصارف أو داخل الجهاز المصرفي نفسه<sup>(٥٥)</sup>. ويلاحظ من الجدول (٤) تطور معدلات التضخم ومعدلات سعر الصرف في العراق.



جدول (٤) تطور معدلات العملة المتداولة للفترة (1991-2010)

السنة	معدل التضخم %	سعر الصرف %	صافي العملة في التداول
1991	185	150	21873
1992	83.3	110	36021
1993	207.7	252	67134
1994	458	518	199436
1995	370.8	256.5	584398
1996	-14.7	-30.1	881616
1997	23.1	25.7	929828
1998	14.8	10.1	1192530
1999	12.6	21.7	1275220
2000	5.0	2.1	1474321
2001	16.4	0.05	2563693
2002	19.3	1.4	4629794
2003	33.6	-1.0	7162945
2004	27.0	-24.9	9112837
2005	37.0	1.3	10968099
2006	53.2	0.2	14231700
2007	30.8	14.1	18492502
2008	2.7	-5.05	21775679
2009	-2.8	-1.7	24342192
2010	3.1	-1.0	28296016
2011		3.5	
2012		-0.1	

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحثين استناداً إلى البيانات في الجدول (٣)

ويلاحظ من خلال تجارب بعض الدول من أن لها سبب مشترك دفعها لتغيير عملتها ألا وهو التضخم<sup>(٥٦)</sup>. فقد اتبعت تركيا برنامج اقتصادي إصلاحي ابتداءً عام 2001 وتم بموجبه تحقيق نمو اقتصادي على الصعيد المحلي والدولي إذ إن معدل النمو لم ينخفض عن 6% للمدة 2010-2002 وتراجع التضخم فيها إلى أقل من 10% عام 2008، واستمر هذا التحسن في تركيا حتى وصل حجم إنتاجها القومي إلى 740 مليار دولار وبمتوسط دخل للفرد يبلغ 10500 دولار عام 2010، وفي ظل ظروف الاستقرار السعري والنمو الاقتصادي باشرت تركيا بحذف الاصفار من الليرة التركية في عام 2005، وكذلك الحال في نيجيريا فقد ذكر محافظ البنك المركزي النيجيري مبررات نيجيريا للأخذ بهذه السياسة التي تمت في أغسطس عام 2008، موضحاً إن الوقت قد حان لتعديل القيمة الاسمية للعملة بضوء نتائج الإصلاحات التي تمت في الاقتصاد النيجيري، ولا بد من ضمان الاستقرار النقدي خاصة ولن الاقتصاد النيجيري قد أصبح مهياً لذلك مع حدوث استقرار لسعر صرف النaira ومعدل نمو الناتج النيجيري بمقدار 6% وتدفق الأموال على نيجيريا للاستثمار فيها وتخفيض عبء الديون السابقة ووجود



احتياطي مالي بمستوى جيد وانخفاض معدلات التضخم السنوية وضمان استقلالية البنك المركزي النيجيري وتوفير جميع مستلزمات تطوير قطاع البنى الارتكازية، وأكد على إن الهدف الأساس من عملية حذف الاصفار هو تعزيز التنمية الاقتصادية للبلد من خلال عملة وطنية قوية<sup>(٥٧)</sup>.

لذا فإنه من الجدير بالذكر والذي لا بد من التأكيد عليه هو إن التوقيت مهم وأساسي في سياسة حذف الأصفار من العملة حيث إن تنفيذ هذه السياسة دون التهيئة واتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية الضرورية تكون هذه السياسة جزءاً منها وإعطاء وقت كافٍ للتحويل من التسمية القديمة للعملة إلى الجديدة، سيؤدي إلى نتائج سلبية كما حصل في روسيا عام 1998 إذ ارتفع معدل التضخم من 27,6% قبل إعادة التسمية (حذف الاصفار) إلى 85,7% في عام 1999 بعد إتمام العملية، إذ أثّرت شائعات تشير إلى أن الحكومة تريد سرقة أموال المواطنين وإن الأسعار سترتفع مما أدى إلى تدني الثقة بالعملة وازدادت ظاهرة الدولة وهروب الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى الخارج<sup>(٥٨)</sup>. وعليه فإن تهيئة البيئة الاقتصادية المستقرة ولاسيما في ميدان التضخم يعد شرطاً ضرورياً للبدء بعملية حذف الاصفار من العملة .

#### مبررات عملية حذف الاصفار من العملة العراقية:

لقد استطاع البنك المركزي أن يحقق من خلال اتباع سياسة نقدية متشددة فاعلة خلال السنوات 2006-2011 مجموعة من المتغيرات الايجابية التي تدفع باتجاه عملية التغيير وتساهم بنجاحها وهي<sup>(٥٩)</sup> :

١. استقرار سعر صرف الدينار العراقي في الداخل والخارج .
٢. ارتفاع قيمة الدينار العراقي حوالي 25% خلال السنوات 2008-2011 .
٣. استقرار القيمة الداخلية للعملة وسلامتها بالسيطرة على التضخم الأساس السنوي الذي وصل إلى 3% في عام 2010 بعد إن كان 53% في عام 2006 .
٤. بناء احتياطات قوية تزيد عن 60 مليار دولار تعد سائدة لقيمة العملة وسلامتها وحماية ميزان المدفوعات من الصدمات .
٥. استقرار السوق السلعية ونسبة العرض من خلال مرونة التحويل الخارجي وتنشيط التبادل التجاري وتخفيف الأعباء عن السياسة المالية والتجارية .
٦. استقلالية البنك المركزي، وسيطرته على سعر صرف الدينار العراقي من خلال المزاد اليومي للبنك .

فضلا عن المبررات المذكورة أعلاه لتنفيذ عملية حذف الاصفار وإعادة تسمية الدينار العراقي فان الشروط الواجب توافرها تؤيد القيام بالعملية ، إذ أن التضخم كما اشرنا إليه سابقا قد انحدر من مستويات عالية واستقر عند مستويات دنيا وهذا المعيار أو الشرط الأول هو الذي تعول عليه اغلب الدول عند حذف الاصفار من عملاتها، الى جانب الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي العراقي التي منحها له الدستور وقانونه الجديد وهو المعيار الثاني، أما المعيار الثالث والذي يشير الى ارتباط العراق وصندوق النقد الدولي باتفاقية تلزم العراق بإجراء إصلاحات اقتصادية على وفق برامج تكييف وإصلاح هيكلية منذ عام ٢٠٠٤ ، وكذلك فان المعيار الرابع يدعم عملية حذف الاصفار وهو انفتاح العراق لحركة التدفقات





الرأسمالية منه واليه ، وأيضاً فإن مؤشر ارتفاع سعر الصرف الاجنبي إزاء الدينار يدعم عملية حذف الاصفار إذ أن نسبة ( دينار/دولار) تعد عالية، وكذلك الخبرة التي يمتلكها الجهاز المصرفي العراقي ابتداءً من البنك المركزي في عملية الاستبدال تدعم انطباق المعايير وشروط حذف الاصفار وتسهيل العملية.

### آلية حذف الاصفار من العملة العراقية:

يرى البنك المركزي العراقي إنه مستعد لحذف الاصفار من العملة المحلية مبيناً في الوقت نفسه إلى إن تلك الاصفار التي تمت إضافتها للعملة العراقية خلال الفترة الماضية شكلت كتلة نقدية كبيرة وإن هذا المشروع يعد مشروعاً استراتيجياً وإنه ليس له تأثير على القوة الشرائية أو مدخلات المواطنين بل سيعزز من قيمتها ويقوي علاقات العراق الاقتصادية مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى إنه سيساهم بتقليل كلفة المعاملات ويقلل من حمل النقود وإن الايجابيات التي تنطوي عليه أكثر بكثير من سلبياته المحتملة<sup>(١٠)</sup>.

ومن الآليات التي يمكن افتراضها لتسهيل على البنك المركزي العراقي عملية حذف الاصفار ما يأتي :

١- تجهيز طباعة العملة بالفئات المطلوبة (الورقية والمعدنية): وتكون جاهزة لدى البنك المركزي وبكميات كافية بما يعادل العملة القديمة مع مراعاة نسبة الاستبدال و الفئات الجديدة.

٢- الإعلان والدعاية والتثقيف لعملية حذف الاصفار ( في المدن والقرى): وخصوصاً في المناطق الريفية بسبب قلة وسائل الاتصال والقنوات والمطبوعات والمستوى التعليمي المنخفض.

٣- تحديد موعد بدء عملية تنفيذ تداول العملة الجديدة .

٤- تحديد مدة الاستبدال للتداول المشترك بين العملة القديمة والعملية الجديدة : يفضل أن تكون عملية التبدل تدريجية طويلة الأمد تتعاش خلالها العملة القديمة والعملية الجديدة بحيث لا تتأثر حركة السوق والمعاملات التجارية بما لا يقل عن سنة .

٥- تحديد موعد انتهاء التداول بالعملة القديمة : وإبقاء العملة الجديدة بمفردها في التداول .

### الاستنتاجات

١- إن الظروف القاسية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال فترة العقوبات التي امتدت نحو ثلاثة عشر عاماً ، وما اتبع ذلك من سقوط النظام وموجات الإرهاب والأعمال العدوانية التي تعرض لها قد فرضت ظروفاً في غاية الصعوبة على الاقتصاد العراقي والمصارف العراقية بصورة عامة .

٢- قامت الحكومة العراقية في عام 1990 وما بعده حتى عام 2003 بسلب البنك المركزي استقلاله وجعله الممول الوحيد للموازنة العامة للدولة، وكان هذا التمويل غير المدروس سبباً في تضاعف عرض النقد في الاقتصاد، انعكست هذه الظروف على الاقتصاد العراقي بالشكل التالي:

أ- ارتفاع التضخم في العراق إلى أعلى مستوياته، وبلغ ذروته في عام 1994 ثم بدأ بالانخفاض وانتهى بالاستقرار عند مستويات متوسطة الارتفاع للمدة 2003-2007 ثم عاد للانخفاض ليستقر عند مستويات منخفضة للمدة 2008-2010.

ب- أضاف التضخم للدينار عدد من الاصفار ودفع قيمته نحو الانخفاض ووسع انتشار ظاهرة الدولة في العراق ولاسيما خلال فترة التسعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة ورفع مستوى سعر صرف الدولار مقابل الدينار .



٣- اتسم سعر الصرف في العراق بالازدواجية، ففي الوقت الذي وضعت الدولة سعراً رسمياً له، ظهر سوق موازي أظهرته ظروف العقوبات الدولية وندرة عرض العملات الأجنبية وانفتاح العراق على القوى الخارجية جراء التوسع في الاستيرادات بدون تحويل خارجي وعكس سعر الصرف في السوق الموازي حجم الاختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد وعلى المستويين الداخلي والخارجي فقد بلغ عام 1993 (74) وفي عام (2000 1930) وارتفع في عام 2002 إلى (1957) دينار للدولار.

٤- حققت السياسة النقدية انجازات كبيرة بعد عام 2003 في تثبيت وتقوية قيمة الدينار، وفي إنقاذ النظام المصرفي العراقي من التدهور نتيجة الوضع الأمني والفوضى الاقتصادية، وفي الوقت نفسه قامت السياسة النقدية، ومن جانب واحد تقريباً بتخفيض حجم التضخم، وبذلك وفرت البيئة المناسبة لقيام نشاط اقتصادي فعال .

٥- طبق البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 عدد من الإجراءات المهمة والصحيحة باتجاه مواكبة التحول نحو اقتصاد السوق على الصعيد التشريعي والفني فضلاً عن تحول السياسة النقدية نحو استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة لاسيما عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني .

٨- ارتفاع أسعار الفائدة وحرمان القطاع الخاص من تأدية دوره في المساهمة لبذل جهوده في عملية الاستثمار داخل البلاد .

٩- إن حذف الاصفار من العملة هو خطوة هامة للاقتصاد العراقي من حيث الاندماج بالأسواق العالمية، لأن زيادة الاصفار في داخل العملة يعني إن هناك اختلالات داخل اقتصاد البلد وبالتالي صعوبة التعامل مع العالم الخارجي، وبالتالي فإن حذف الاصفار يعني وجود استقرار اقتصادي للبلد.

#### التوصيات:

١- تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وسيساهم في استقطاب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية .

٢- خفض أسعار الفائدة عند منح القروض وإعطاء فرصة للقطاع الخاص للاستثمار داخل البلاد وتقليل الاعتماد على الميزانية العامة للدولة، وتنويع مصادر الدخل للبنك المركزي من أجل تقليل الاعتماد على مصادر النفط في إدارياته وكذلك للتصدي لأي نوع من الأزمات التي تكون نتائجها سلبية على العملة .

٣- يقترح الباحثان تنفيذ برنامج حذف الاصفار من الدينار ابتداء من مطلع عام ٢٠١٥ والذي يتم خلاله تداول الدينار القديم والدينار الجديد والابقاء على الدينار الجديد بدءاً من عام ٢٠١٦.

#### المصادر والهوامش

- (١) أحمد هني العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، بن عكنون، الجزائر، 1987، ص٧.
- (٢) بيار برجيه، العملة ودورها في الاقتصاد العالمي، ترجمة علي مقلد، عويدات للنشر، بيروت، ص١٠٢.
- (٣) د.عبد الحسين جليل الغالي، تغيير الدينار استجابة لظروف البيئة العراقية (دراسة لتطبيق نموذج موسلي على العراق)، دراسات وآراء في عملية حذف الاصفار عن العملة العراقية، الطبعة الأولى، بغداد، 2012، ص٧٧.

(4) Movement ,p2. The State Of the Monetary ((Reform))

(5) Ahmad Bello , The Economics of Currency Redenomination: An Appraisal of CBN Redenomination Proposal, Journal of Business Administration, Vol 1, No 1, 2007,p3.

(6) The Effects Of The Redenomination Of The Ghanaian cedi On The Economy Of .



[WWW.ivythesis.typepad.com](http://WWW.ivythesis.typepad.com)

- (٧) عدنان فرحان الجواريني، حذف الاصفار من العملة العراقية بين الايجابيات والسلبيات، مقالات، 2012، ص ٦.
- (8) Martin Oluba N , Sould the 'Suspended' Status of Proposed Naira Redenomination Subsist?, Ideas For a Free and Healthy Economy, Vol.B No.18.2008,p3.
- (9) Mosley . L., Dropping Zeros , Gaining Creditability? Currency Redenomination in Developing Countries, University of North Carolina, Annual meeting of The American Political Science Association , Washington D.C. , 2005,p2.
- (١٠) د.عبد الحسين جليل الغالي، تغيير الدينار استجابة لظروف البيئة العراقية (دراسة لتطبيق نموذج موسلي على العراق)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.
- (١١) المصدر نفسه .
- (١٢) بلال الجوادي، حذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي، إجراء شكلي يتوج جهود السياستين المالية والنقدية لخفض معدلات التضخم، بيت الحكمة، 2011، ص ٢.
- (13) Mosley . L., Dropping Zeros , Gaining Creditability? Currency Redenomination in Developing Countries , University of North Carolina, Annual meeting of The American Political Science Association ,op.Cit ,p2.
- (١٤) أنظر:
- Susy Suhendra , Sri Wayhu Handayani, Impacts Of Redenomination On Economics Indicators ,International Conference On Eurasian Economies, 2012, P19-20.
- Ahmad Bello , The Economics Of Currency Redenomination : An Appraisal Of CBN Redenomination Proposal, Journal Of Business Administration , Vol 1,No1,2007, P6.
- (15) Mm, Priyono , Redenomination : Between Hope And Reality(The Study Of The Implementation , Redenomination In Indonesia), International Journal Of Business ,And Management Invention , Vol2, Lssue 4,2013,P2.
- (١٦) جمال الدين زروق، وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2009، ص ٢٤.
- (١٧) محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص ١٩٥.
- (١٨) محمود أبو العيون، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص ١.
- (١٩) روبا دوتاغويتا ، وآخرون، التحول نحو مرونة سعر الصرف، كيف ومتى وبأي سرعة، قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي، 2006، ص ١٢.
- (٢٠) د.عبد الحسين جليل الغالي، تغيير الدينار: استجابة لظروف البيئة العراقية(دراسة لتطبيق نموذج موسلي على العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد(34)، 2012، ص ٧٣-٧٥.
- (٢١) د.عبد الحسين جليل الغالي، تغيير الدينار: استجابة لظروف البيئة العراقية(دراسة لتطبيق نموذج موسلي على العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.
- (٢٢) سالم عبد الحسين سالم، تأثير حذف الاصفار من العملة على قيمتها الحقيقية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ص ٢٣.
- (23) Ahmad Bello, the economics of Currency Redenomination: An Appraisal of CBN Redenomination Proposal, op.cit.p10 .
- (24) Alao, Rasheed Olajide, revisiting the central bank of Nigeria august 2007 proposal on Redenomination of the Nigerian naira, Op.Cit.p10.
- (25) Vivian Dzokoto, Edwin Cliffod , Sense of New Currency: An Exploration Of Ghanaian Adaptation To the New Ghana Cedi, Journal of Applied Business And Economics , [www.ghanacedi.gov.gh](http://www.ghanacedi.gov.gh)
- (٢٦) انظر: فاضل العقابي، إزالة الاصفار الثلاثة من العملة العراقية، ( دراسات وآراء في عملية حذف الاصفار عن العملة العراقية )، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.
- د.عبد الحسين جليل الغالي، تغيير الدينار استجابة لظروف البيئة العراقية (دراسة لتطبيق نموذج موسلي على العراق)، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.



- د. فلاح حسن ثويني، استشراف لمحاولة رفع الاصدار عن العملة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.
- (٢٧) د. عبد الحسين جليل الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص ٢١٦.
- (٢٨) عدنان فرحان الجوراني، حذف الاصدار من العملة العراقية من بين الايجابيات والسلبيات، على الموقع الالكتروني : <http://www.alnoor.se/article.asp?id=152340>
- (٢٩) أنظر :
- وليد عيدي عبد النبي، عبد عبد الله محمد، تطور العملة العراقية وتنظيم عملية استبدالها بعملة جديدة، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص ٤.
- د. فلاح حسن ثويني، تطور النقود والمصارف في العراق، الطبعة الأولى، 2010، ص ٢١١.
- (٣٠) \* تأسس البنك الوطني العراقي عام 1947 ثم استبدلت تسميته إلى البنك المركزي العراقي في عام 1956 بموجب قانون خاص ويتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، وقد بلغ رأسماله 500 مليون دينار بموجب القانون رقم 24 لسنة 1998 قانون تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976، وهو مسدد بالكامل من قبل الخزينة العامة للدولة . المصدر: كامل كاظم بشير الكناني، أرجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل - نظرة في التحليل الإستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.
- (٣١) أنظر : عمرو هشام محمد، تكييف السياسات الاقتصادية في ظل الاختلالات الهيكلية في العراق بعد عام 2003، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية حول موضوع (إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي)، بيت الحكمة، بغداد، 2011 ص ٥٤٤.
- وليد عيدي عبد النبي، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الإستراتيجية، البنك المركزي العراقي، ص ٦.
- (31) Central Bank Of Iraq , Monetary Policy In Iraq- Current Developments , 2010 , p10.
- (٣٢) مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق - الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص ٨٤.
- (٣٣) عمرو هشام محمد، تكييف السياسات الاقتصادية في ظل الاختلالات الهيكلية في العراق بعد عام 2003، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية حول موضوع (إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٥.
- (٣٤) أنظر :
- سنان الشيببي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص ٥.
- ثريا الخرزجي، السياسة النقدية في العراق بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، مصدر سبق ذكره .
- (٣٥) بدر غيلان وهم، السوق النقدية والمالية في العراق، دار الكتب والوثائق، بغداد، تشرين الثاني، 2009، ص ١٨٤.
- (٣٦) احمد ابراهيم علي، الاقتصاد المالي الدولي، والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2012، ص ٤١.
- (٣٧) \* قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، الباب العاشر، المادة (45) الفقرة (2).
- قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، الباب العاشر، المادة (45) الفقرة (7).
- (٣٨) عباس الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، أمل الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 2012، ص ٥٥٣.
- (٣٩) مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انقلاب السوق - رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن - الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ص ٥٣.
- (٤٠) كامل كاظم بشير الكناني، أرجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل - نظرة في التحلي الإستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.
- (٤١) سنان الشيببي، ملامح السياسة النقدية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.





- (٤٢) عباس الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٢.
- (٤٣) سلام هامل بريغش، جدلية حذف الاصدار الثلاثة والحلول المقترحة، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الدراسات والبحوث، ص ١٣.
- (٤٤) سنان الشيببي، ملامح السياسة النقدية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
- (٤٥) باسم عبد الهادي حسن، إصلاحات السياسة النقدية في العراق وتحدياتها الجديدة، حول التعددية والوحدة الوطنية... الواقع والطموح، وقائع المؤتمر السنوي، بيت الحكمة للفترة ٢٠١٩/٢٠/٢٠٠٧، بيت الحكمة، بغداد، 2007، ص ٣٦٨.
- (46) International Monetary Fund , IMF Country Report No (11)75,2011, p9.
- (٤٧) ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، ندوة أقامها المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي مصدر سبق ذكره .
- (٤٨) كامل كاظم بشير الكفاني، أرجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل - نظرة في التحليل الإستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.
- (٤٩) حاتم جورج حاتم، دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار وإشكالية السياسة النقدية في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٥٩-٦٠، 2012، ص ٩٩.
- (٥٠) كامل كاظم بشير الكفاني، أرجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل - نظرة في التحليل الإستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢ .
- (٥١) حاتم جورج حاتم، دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار وإشكالية السياسة النقدية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩ .
- (٥٢) د. فلاح حسن ثويني، استشراف لمحاولة رفع الاصدار عن العملة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.
- (٥٣) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق (بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم )، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص ١٨٧.
- (٥٤) د. عبد الحسين جليل الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤.
- (٥٥) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق (بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم )، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.
- (٥٦) سلام هامل بريغش، جدلية حذف الاصدار الثلاثة والحلول المقترحة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- (٥٧) سالم عبد الحسين سالم، تأثير حذف الاصدار من العملة على قيمتها الحقيقية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ص ٢٤.
- (٥٨) المصدر نفسه.
- (٥٩) عبد الرحمن نجم المشهداني، مشروع تغيير العملة في العراق وآثاره الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.
- (٦٠) عامر عمران، محمد ناجي الزبيدي، كاظم سعد الأعرجي، رؤية اقتصادية عن الجدل في مسألة حذف الاصدار من العملة العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (2)، العدد (6)، 2013، ص ٢٤٧.